مجتمع

الأردن: الإفراج عن مشتكى عليهم بفاجعة السلط

قرّر قاضي محكمة صلح جزاء عمان، أمس الثلاثاء، الإفراج عن 5 من المشتكى عليهم بقضية فاجعة مستشفى السلط، والتي نتجت عنها سبع وفيات، جرّاء نفاد مخزون الأوكسجين في المستشفى. وتقرر الإفراج عن مدير المستشفى عبدالرزاق الخشمان، وأربعة آخرين، هم مساعده لشؤون الخدمات والتزويد، ومساعده للشؤون الطبية، ومساعده للشؤون الإدارية، ومسؤول التزويد في المستشفى، كون الحد الأقصى للتوقيف في الجرم المسند إليهم شهراً واحداً وانقضت المدة، وعليه قررت المحكمة الإفراج عن المشتكى عليهم. (العربي الجديد)

اليابان: مياه فوكوشيما النووية إلى البحر

ستصرّف اليابان أكثر من مليون طن من مياه محطة فوكوشيما النووية المتضررة، بعد معالجتها في المحيط، الأمر الذي يضع حداً لنقاش مستمر منذ سبع سنوات حول طريقة التخلص من المياه الناجمة عن الأمطار والطبقات الجوفية أو المياه المستخدمة لتبريد قلب المفاعلات النووية التي تضررت من جراء التسونامي الذي ضرب البلاد في 11 مارس/ آذار عام 2011. وقال رئيس الوزراء يوشيهيدي سوغا، إن المياه ستصرف في البحر «بعدما نكون قد تأكدنا من أن مستوى المواد المشعة فيها أقل بكثير من معايير السلامة». (فرانس برس)

(فانديرلاي الميدا/ فرانس برس)

يوم داء شاغاس

لا يعدّ داء شاغاس (داء المثقبيات الأميركي) معروفاً في المنطقة العربية، وإن كانت التقديرات تفيد بأن نحو 6 إلى 7 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، معظمهم في أميركا اللاتينية، مصابون بعدوى طفيلي المثقبية الكروزية، المسبب لداء شاغاس. والعدوى نُقلت أساساً في أميركا اللاتنية من خلال حشرة تسمى بق الترياتومين، التي يمكن أن تكون حاملة لطفيلي المِثقَبيّة الكروزيّة.

وكان داء شاغاس يوماً ما يتوطن حصرياً في منطقة الأميركتين. وأساساً في أميركا اللاتينية - غير أن التنقل السكاني في العقود الأخيرة أدّى إلى تركز معظم المصابين في المناطق الحضرية، وانتقل الداء إلى قارات أخرى.

وشاغاس داء معد والتهابي، تتراوح أعراضه من خفيفة إلى حادة، على الرغم من أن العديد من الأشخاص لا يعانون من أعراض حتى بلوغ المرحلة المزمنة. وتعاني نسبة تصل إلى 30 في المائة من المرضى المزمنين من اضطرابات في القلب، وتعاني نسبة تصل إلى 10 في المائة من اضطرابات في الجهاز الهضمي أو العصبي أو اضطرابات مختلطة قد تتطلب علاجاً خاصاً. ويمكن علاج داء طفيلي المثقبية الكروزية إذا بدأ العلاج بعد وقت وجيز من الإصابة بالعدوى.

في عام 2005، اعترفت منظمة الصحة العالمية بداء شاغاس بصفته أحد أمراض المناطق المدارية المنسية. وقد ساهم ذلك في الاعتراف بقدر أكبر بالمرض على الساحة الدولية، وفي تيسير مكافحة التضليل الإعلامي بشأنه. وخصصت الأمم المتحدة تاريخ 14 إبريل/ نيسان من كل عام للتوعية حول هذا الداء.

(العربي الجديد)

جامعات الإدارة الذاتية هياكل بلا محتوى

عبد الله البشير

أعلنت الإدارة الذاتية في مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد) في شمال شرقي سورية، عن تحضيرات لتأسيس جامعة جديدة ستكون الثالثة، تحت اسم «جامعة الشرق»، وذلك على موقعها الرسمي في السابع من إبريل/ نيسان الجاري. والجامعة التي تفتح أبوابها إدارياً في أغسطس/ آب المقبل، من المتوقع أن تستقبل الطلاب في أكتوبر/ تشرين الأول من العام الجاري، علماً أنّ العمل جار على تأهيل مبنى كلية العلوم (سابقاً) في الرّقة ليُخصص للجامعة الجديدة. وأوضح المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية أنّ هذه الجامعة تهدف إلى رفع مستوى التعليم والبحث العملي، وسوف تستقبل جميع أبناء سورية في عدد من الكليات والمعاهد، منها كلية الآداب وفيها قسم الأدب العربي، وكلية العلوم، وكلية التربية، بالإضافة إلى كليات الرياضيات والفيزياء والكيمياء. أمّا المعاهد فهي المعهد الإداري المالي، ومعهد الحاسوب، ومعهد اللغات. وتطمح الجامعة إلى تحقيق الريادة والتميّز والارتقاء إلى مصاف الجامعات العالمية. وتلتزم «جامعة الشرق» وفقاً للمجلس التنفيذي بشروط مفروضة على الطلاب، منها التدريس المباشر في مقرّ الجامعة الرئيسي وفروعها، بالإضافة إلى نظام الدوام الإجباري، والتدريس بطريقة حديثة من خلال الاعتماد على البحوث العملية ونظام «الكورسات» (الفصول). كذلك يُصار إلى إجراء تقييم دوري للطلاب والأساتذة لقياس مدى نجاح العملية التعليمية وتطوّرها.

في المقابل، ثمّة من يرى أنّ جامعة جديدة في مناطق الإدارة الذاتية لن تختلف عن تجربة «جامعة روج آفا» في القامشلي. وتقول جوليا وهي طالبة في الجامعة فضّلت عدم الكشف عن هويتها كاملة، لـ«العربي الجديد»، إنّها «فقيرة من كلّ النواحي. وثمّة تضخيم للواقع من قبل الإدارة الذاتية في ما يخص هذه التجربة»، مضيفة أنّ «الجامعة هي عبارة عن هياكل من دون المحتوى العلمي المطلوب، فضلاً عن عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عنها. يُضاف إلى ذلك ضعف الكادر التعليمي». وتشرح جوليا أنّ «المدرسين لا يملكون شهادات علمية تؤهلهم للتدريس الجامعي، بالإضافة إلى أنّ التجربة السابقة لم تستوفِ أيّ معايير تعليمية ولم تلبّ أيّ غرض تعليمي»، مؤكدة أنّ «لا معايير ولا برامج علمية تطبّق فيها، ولا حتى خطط لتطويرها حتى تتمكن من تخريج كوادر وفق ضوابط علمية واضحة». في سياق متصل، يتحدّث مصدر مطلع لـ«العربي الجديد» عن «محاولة توأمة بين جامعة الشرق وجامعة هارفارد الأميركية، لكنّ الأخيرة اعتذرت عن هذه التوأمة بسبب عدم ارتقاء جامعة الشرق إلى المستوى». يضيف أنّ «تجربة جامعة «كوباني» وتجربة جامعة «روج آفا» تدلان على عدم وجود خطوات جدية للنهوض بالتعليم في مناطق الإدارة الذاتية، على الرغم من توفّر الموارد والدعم الدولي، خصوصاً في هذا النوع من المشاريع التي تتطلّب في الأصل عملاً منظماً وتخطيطاً جيداً». ويشدد المصدر المطلع نفسه على أنّ «هدر سنوات من حياة الطلاب ليحصلوا على شهادات غير معترف بها، هو جريمة تُرتكب بحقهم». من جهته، ينتقد سليمان علي، وهو من أبناء الرقة، طريقة تعاطي الإدارة الذاتية مع تلاميذ المدارس في مناطق سيطرتها، مطالباً بـ«تأهيل كادر تدريسي لتلاميذ المرحلة الابتدائية في حين أنّ المدرّسين لا يملكون الكفاءة العلمية ولا الخبرة، وبعد ذلك في إمكانها التفكير في الجامعات».

تجدر الإشارة إلى أنّ التجربة الأولى للإدارة الذاتية في مجال التعليم الجامعي كانت مع «جامعة روج آفا» التي افتتحت في يوليو/ تموز من عام 2016، علماً أنّها لم تحصل بعد على أيّ اعتراف دولي منذ نشأتها. أمّا التجربة الثانية فمع «جامعة كوباني» التي افتتحت في سبتمبر/ أيلول من عام 2017، وضمّت كليتَين فقط هما كلية العلوم الأساسية وكلية الآداب، مع العلم أنّها كذلك لا تحظى باعتراف بالشهادات الصادرة عنها.

غير معترف بها

يُعد قطاع التعليم في سورية من الأشد تضرراً، ودعت الحاجة إلى وجود جامعات في مناطق النفوذ المختلفة، منها مناطق سيطرة «قسد»، وهذه الجامعات لم تنل اعترافاً بها، وهي جامعات روج آفا وكوباني والرقة، إضافة لجامعات أسست في مناطق شمال غرب سورية ومنها جامعتا إدلب الحرة وحلب الحرة و6 جامعات أخرى غير معترف بها.

تحقيق

على الرغم من كلّ ما فرضته أزمة كورونا في خلال أكثر من عام، ما زال المصريون متمسّكين بضرورة الاحتفال برمضان. ويعمدون إلى التزيين وكذلك تنظيم البيوت، الأمران اللذان يساعدان على التخفيف من الهموم

مصريون في رمضان

زينة وتنظيم يخففان الأحزان والقلق

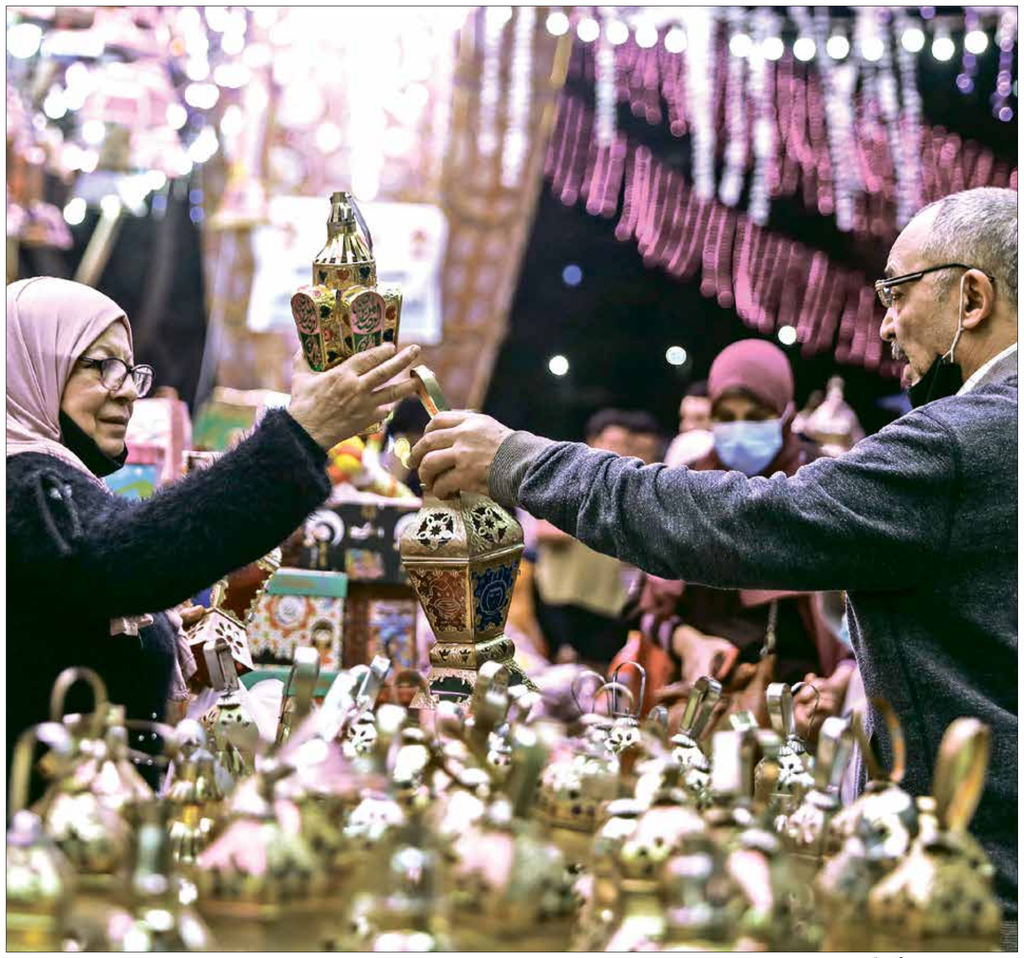
إصرار على الاحتفال رغم كلّ المنغّصات (الأناضول)

القاهرة ـ العربي الجديد

للعام الثاني على التوالي، يحرم تفشّي فيروس كورونا الجديد المصريين من طقوس خاصة كانوا يحرصون عليها في شهر رمضان، فتختفي عادات وتقاليد فيما تستمر أخرى على استحياء وبقدر محدود. ويحاول كثيرون ممّن يعانون ظروفاً اقتصادية تتضاعف تأثيراتها الصعبة مع أزمة كورونا، التمسّك بخصوصية رمضان.

وقبيل حلول هذا الشهر، استعدت أحياء القاهرة له، فارتدت الشوارع والمنازل والمساجد الزينة والأنوار. ويقول محمود السيد، من منطقة شبرا مصر، أحد أحياء شمالي القاهرة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «للأحياء الشعبية طقوسها الخاصة بالشهر الفضيل، من بينها تزيين الشوارع والحارات والمساجد. فذلك يعبّر عن فرحة استقبال شهر الصوم». يضيف السيد أنّ «الأطفال أعدّوا الزينة منزليّاً، بقاياً الورق والبلاستيك، خصوصاً مع ارتفاع أسعار الفوانيس، فاضفت كلّها مظهراً جمالياً على الشوارع» مؤكداً أنّ «الأوضاع الحالية التي تمرّ بها البلاد في ظل أزمة كورونا لم تمنع الاحتفال والشعور بالبهجة مع حلول الشهر».

وبينما كانت صفحات المصريين على مواقع التواصل الاجتماعي في الفترة الأخيرة تتضمّن أخبار وفاة، وكذلك رسائل مواساة لأهالي المتوفّين أو المرضى، فإنّ المصريين حاولوا أخيراً عدم التنازل عن مظاهر البهجة وقد رفعوا على تلك المواقع نفسها شعار «مهما كانت الأيام صعبة، دخلة رمضان ليها فرحة»، متحدّين حالة الاكتئاب التي أصابت عدداً لا يستهان به من البيوت المصرية التي تضرّرت من جرّاء أزمة كورونا. كذلك، تسابق مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي في نشر أفكار جديدة لتزيين البيوت، وطرق إعداد زينة يدوية في المنزل. ونشر بعض آخر نصائح تهدف إلى اغتنام فرصة شهر رمضان، فخصصت دورات تدريبية «أونلاين» لربات البيوت حول استقبال الشهر الكريم. فانهالت بالتالي إعلانات مجموعات التسويق على تلك المواقع الخاصة بالمنتجات الرمضانية. وقد تنوّعت ما بين فوانيس وزينة مختلفة وأدوات مطبخ.

في سياق متصل، يقول جمال عمر، من منطقة صفط اللبن في محافظة الجيزة، إنّ «شهر رمضان هذا العام أخفّ حدّة من العام السابق في ما يخصّ تطبيق الإجراءات الاحترازية المتعلقة بفيروس كورونا. ففي رمضان السابق، مُنعت صلاة التراويح والتجمعات وفُرض حظر تجوّل. وهذا العام، يحاول الجميع التعويض عن غياب الفرحة في العام الماضي. وثمّة استعداد في المساجد لإقامة صلاة التراويح، مع اتّباع الإجراءات الاحترازية، فيما الجميع يحرص على صلاة الفجر». يضيف عمر أنّه «قبل صلاة الفجر، نستعدّ للسحور بتناول وجبة الفول والزبادي. وهو أمر يلاحَظ في كلّ بيت مصري». أمّا أحمد عبد الله، من منطقة الزاوية الحمراء في القاهرة، فيعبّر عن سعادته بحلول رمضان، موضحاً أنّه «في العادة، التقي في أوّل أيام الشهر مع زوجها على «دعوة الأولاد» في أول أيام الشهر. هذه عادات اتّبعها فقط لا غير، ويتّبعها أهلي وأقاربي». وتتفق نجاح الطاهر مع دسوقي، مؤكدة أنّ «أبرز ما يميّز شهر رمضان هو العزومات»، آملة أن «يرفع الله بلاء كورونا عن العالم». وتشدد على أنّ «المائدة أول أيام رمضان طعماً خاص مع اجتماع شمل العائلة والحديث عن الذكريات حتى السحور».

تهيئة ملائم

بالنسبة إلى كريمة عبد الرؤوف، فإنّ «المسؤولية والعبء الأكبرين في شهر رمضان يقعان على عاتق ربات البيوت، أي الزوجات والأمهات. هؤلاء يخططن لرمضان قبل حلوله ويسيّرن أعمال المنزل في خلاله، بما في ذلك ما يتعلق بالطعام والارتباطات الاجتماعية». وتشير إلى أنّ «تبادل الزيارات بين الأقارب ولو لمدّة قصيرة، يُعدّ من العادات المهمة التي تحرص عليها الأسر في خلال هذا الشهر، خصوصاً في المناطق الشعبية، على الرغم من الظروف المرتبطة بأزمة كورونا». وتحكي عبد الرؤوف عن «الإفطارات الجماعية التي تُنظّم في بيوت المطرية بالقاهرة حيث أقيم، والتي ينظّمها الأهل والأصدقاء والمعارف. هكذا يكون إفطار اليوم في بيت فلان وغداً في بيت آخر. وهذه من العادات الجميلة التي يتميز بها هذا الشهر، لا سيّما أنّها مناسبة لتجاذب الجميع أطراف الحديث بمختلف أشكاله، السياسي والاجتماعي والاقتصادي».

أمّا أميمة عبد الفتاح، من منطقة الخصوص في محافظة القليوبية، فتقول «اعتدت قبل دخول الشهر الكريم قلب الشقة رأساً على عقب، وتنظيفها وشراء أوانٍ جديدة للمطبخ وكذلك بعض المفروشات استعداداً للعيد. كذلك اعتدت شراء الزينة لوضعها على شرفة المنزل وفي الصالة، فيما أوزّع الزهور في كل أركان المنزل»، مضيفة أنّها تحرص مع زوجها على صلاة العشاء والتراويح والفجر.

وبينما تستعد ميهاد عمرو لشهر رمضان قبل نحو أسبوع من حلوله، موضحة أنّها تستعين بـ«قائمة على خدمات تنظيف المنازل لمساعدتي في إنهاء الاستعداد للشهر الكريم»، بدأت سماح سعيد الاستعدادات هذا العام قبل ثلاثة أشهر. وتخبر بأنّها قرّرت «إجراء تغييرات جذرية في المنزل، فبدأت بالتخلص من الكراكيب أولاً، ثمّ غسلت الستائر وقمت بكيّها ونظّفت السجاجيد. وتركت التفاصيل الصغيرة في تنظيم المنزل إلى الشهر الأخير قبل رمضان. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنّني لم أنته إلا قبل يومين فقط من بداية الشهر». والاستعداد لرمضان يتطلّب نشاطاً خاصاً، وقد أنهك نورهان أحمد، المتزوجة حديثاً، تقول: «لم أكن أعلم أنّ ذلك مرهقٌ إلى هذا الحدّ. تهيئة البيت للأجواء الرمضانية تحتاج إلى مجهود كبير». تضيف أنّ «هذا أوّل رمضان لي في بيت الزوجية، ولم أكن أشعر بذلك من قبل. فشراء المواد الغذائية وتخزينها وتحضير زينة الشهر وتنظيم المنزل كلها أمور جديدة عليّ». ولا تخفي أنّها تشعر بالقلق أكثر مما تشعر بالبهجة.

طريقة للتنفيس

تفيد الدكتورة دينا عبد السلام، استشارية الصحة النفسية، بأنّ «تعليق زينة رمضان بشكل كبير، غير أنّ التنظيم المبالغ فيه والذي يأتي قبل أشهر عدة يعبّر عن قلق واضطراب يسيطران على ربات بيوت مصريات، نتيجة أزمة كورونا وما خلّفته من أضرار نفسية». وتوضح عبد السلام بالشهر الكريم»، تضيف عبد السلام أنّ «أزمة كورونا ربما تكون قد أفقدت المصريين كثيراً من الأجواء الرمضانية، لكنّها أظهرت الجانب الجمالي في نفوسهم. فاهتمامهم بشراء الزينة وتزيين المنازل أمر يحتاج إلى حسّ فنّي تبيّن أنّ الهموم كانت تخبئه». وتتابع عبد السلام أنّ «سعي ربات البيوت إلى تنظيف المنازل وتنظيمها قبل رمضان بفترة طويلة هو أمر جديد وسط أزمة كورونا». لافتة إلى أنّ «العقل الباطني هو الذي دفع المصريين بشكل لاإرادي إلى الإتيان بما يشعرهم بالبهجة بعدما فقدوا كثيراً من التفاصيل التي كانت تشعرهم بالشهر الكريم». تضيف عبد السلام أنّ «أزمة كورونا ربما تكون قد أفقدت المصريين كثيراً من الأجواء الرمضانية، لكنّها أظهرت الجانب الجمالي في نفوسهم. فاهتمامهم بشراء الزينة وتزيين المنازل أمر يحتاج إلى حسّ فنّي تبيّن أنّ الهموم كانت تخبئه». وتتابع عبد السلام أنّ «سعي ربات البيوت إلى تنظيف المنازل وتنظيمها قبل رمضان، هو عادة يجب تشجيعها بشكل كبير، غير أنّ التنظيم المبالغ فيه والذي يأتي قبل أشهر عدة يعبّر عن قلق واضطراب يسيطران على ربات بيوت المصريات، نتيجة أزمة كورونا وما خلّفته من أضرار نفسية». وتوضح عبد السلام أنّ «الاهتمام بالبيت الذي عدّه كثيرون أمراً مبالغاً فيه، في الفترات الأخيرة، يشير إلى محاولة التخلص من القلق أو التفكير الزائد»، متابعة أنّ «البيئة الفوضوية تزيد من الشعور بالتعب والإرهاق، فيما يساعد تنظيم المنزل في تحرير الدماغ من مواصلة التفكير في الأمور المقلقة، ويضفي إحساساً بالاستقرار النفسي والسلام الداخلي».

211,307

عدد المصابين بكورونا حتى ظهر أمس، توفي منهم 12,487، بحسب موقع «وورلد ميترز».

ألمانيا: بريمن تستقبل 100 من أقارب اللاجئين السوريين بشروط

في ألمانيا، تعتمد الحكومة الفيدرالية والولايات برامج قبول إنسانية تسمح للأجانب المستضعفين بدخول البلاد والحصول على الإقامة فيها وفق شروط معيّنة

برلين ـ شادي عاكوم

في إطار برامج القبول الإنساني في ألمانيا التي تمكّن الناس من دخول البلاد بأمان وبطريقة قانونية في أوقات الأزمات الحادة، بات في إمكان ولاية بريمن (شمال) استقبال نحو 100 من أفراد عائلات اللاجئين السوريين المقيمين في البلاد، منذ يوم الاثنين 12 إبريل/ نيسان الجاري. ويأتي ذلك بعدما استحصلت الولاية أخيراً على موافقة وزارة الداخلية الاتحادية في برلين. وقد أحيا الأمر آملاً بين المقيمين في الولاية الألمانية الصغرى والراغبين في جلب أقارب لهم لأسباب إنسانية ومن خارج قانون لمّ الشمل. وفي مؤتمر صحافي عُقد في الأسبوع المنصرم، أعلنت السلطات المعنية في ولاية بريمن عن السماح للاجئين الهاربين من الحرب الأهلية السورية والذين يعيشون في الولاية بجلب أشخاص من أقاربهم إلى ألمانيا إنّما بشروط معيّنة، أبرزها إمكانية تكفل المتقدمين وبطريقة قانونية واضحة بنفقات معيشة أقاربهم لمدّة خمس سنوات، في حين تتحمل الهيئات الرسمية في الولاية التكاليف الأخرى، من قبيل الطبابة التي تشمل متابعات الحمل والولادة والإعاقة والرعاية وفق الحدّ الأدنى الذي يقتضيه القانون.

بالتالي، يتوجّب على الراغبين في الاستفادة من ذلك تقديم طلبات إلى مكتب الهجرة واللجوء في بريمن أو مكتب تسجيل في مدينة بريمرهافن التابعة للولاية المذكورة، يُبيّن فيها الدليل على العلاقة الأسرية التي تربط بين الطرفين، ويُثبَت ضمان تغطية تكاليف الأقارب للفترة المحددة قانوناً (إعلان التزام). وبعد تحقق سلطات الهجرة من المعلومات الخاصة بالأقارب والموافقة المسبقة، في إمكان البعثة الدبلوماسية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في بلد إقامة الشخص المعني إجراء التحقيقات اللازمة الخاصة بالهوية وكذلك المتعلقة بالأمن، ليصار بعدها إلى استصدار تصريح إقامة مبدئي لمدة عامين لصاحب العلاقة.

وفي هذا الإطار، أوضحت السيناتورة أنيا شتامان، عن حزب الخضر، أنّه من غير الممكن تبدّل الصفة الإنسانية لأمر القبول، إلا في حال تحمّل التكاليف الباهظة ذات الصلة. ولفتت إلى أنّ تصاريح الإقامة الخاصة تمنح المستفيدين منها حقّ العمل، وهم بالتأكيد سوف يستغلون هذه الفرصة تدريجياً للحصول على وظيفة خاضعة لمساهمات الضمان الاجتماعي.

من جهته، عبّر عضو مجلس الشيوخ أولريش ماورير، عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، عن سعادته بتحقيق ذلك، قائلاً «صار في استطاعتنا تنفيذ المرسوم المطلوب له، لأنّ حالة الطوارئ الإنسانية في سورية ومخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة مستمرّة. وبمساعدة برنامج القبول الإنساني، يمكننا في ولاية بريمن أن نقدّم إلى بعض الأشخاص الضعفاء الآخرين منظوراً للحياة بأمن وسلام على أقلّ تقدير، وفي الوقت نفسه أن نخفف من مخاوف أقاربهم الدائمة عليهم».

وأفادت صحيفة «فيزر كوريير» الألمانية بأنّه، ووفقاً لمجلس الشيوخ، ينطبق البرنامج على أفراد الأسرة المقرّبين الذين لا يمكنهم دخول البلاد كجزء من لمّ شمل الأسرة. وبعد توسيع القواعد، ودائماً بموجب قانون الإقامة، يستفيد من ذلك على سبيل المثال أقارب اللاجئين القصّر غير المصحوبين بذويهم، أو الأشخاص الذين دخلوا كقصّر غير مصحوبين وبلغوا السنّ القانونية من دون أن يتجاوزوا 27 عاماً بعد. هكذا، في إمكان هؤلاء إحضار آبائهم وأمهاتهم وأشقائهم الذين لم يبلغوا 27 عاماً من غير المتزوجين. كذلك، يسمح للبالغين بجلب أزواجهم وأولادهم من سورية، حتى لو تجاوزت أعمار الأخيرين 18 عاماً. وفي حال فقدان الوالدين، يمكن للأخ (أو الأخت) المتزوّج الاستفادة من الإجراءات الإنسانية مع زوجته وأولادهما القصّر. تجدر الإشارة إلى أنّ برامج القبول هذه ليست جديدة في ولاية بريمن، إنّما تُطبَّق من جديد. والإجراء السابق المماثل كان في عام 2013، مثلما فعلت ولايات ألمانية أخرى. وفي انتقاد للقرار، أشارت صحيفة «تاغس تسايتونغ» الألمانية إلى أنّ المرسوم يأتي بعد فوات الأوان، ويستفيد منه من يملك أقاربه كثيراً من المال وفي إمكانه ضمان إعالة أقاربه في خلال السنوات المقبلة. أضافت أنّه بالنسبة إلى لاجئين سوريين كثيرين، من غير المرجح أن تكون هذه البرامج خياراً، والسبب التكلفة الباهظة. فالوعد البسيط لا يكفي، ويجب أن يكون ذا مصداقية، وهذا يتطلب أن يكون للضامن دخل أو أصول بما تكفي ليتمكن بالفعل من إعالة أقاربه في حالات الطوارئ. وذلك في إشارة إلى أنّه سوف يتعيّن على الضامن تحمّل مخاطر تكاليف العلاج الباهظة بشكل فردي. ولعلّ الأبرز هو أنّه لا يحق للواصلين الجدد الحصول على إعانات الدولة حتى لو حصلوا على حق اللجوء بأنفسهم. وهذا الأمر لفت إليه بيرند شنايدر، المتحدث باسم السيناتورة شتامان، وقد بيّن أنّه لا تنبغي الاستهانة بالرعاية الصحية الإضافية لنحو 100 شخص، مع صعوبة تقديرها بالضبط وفي ظل غياب التأمين الصحي للوافدين الجدد. وفي السياق نفسه، انتقدت المتحدثة باسم مجلس اللاجئين في بريمن غوندولا أورتر القرار قائلة إنّه «لا يستحق الثناء، فالموافقة متأخرة بعد كل الوعود الجوفاء والحرب تدور رحاها في سورية. كذلك فإنّ تحديد 100 شخص فعل تعسفي جداً».

مكتب الهجرة واللجوء في برلين يبحث في الملفات كلها (Getty)

هل يستفيد من البرامج الإنسانية بعدما حصل على حق اللجوء؟ (Getty)

ليبيا: جهود حكومية لتوفير علاج لأطفال مصابين بالتوحّد

مشكلات عديدة تواجه الأطفال الذين يعانون اضطراب طيف التوحّد في ليبيا، لعلّ أبرزها نقص في المراكز الحكومية، فعددها لا يتجاوز الثلاثة. كذلك ثمّة شكاوى من استغلال هؤلاء الأطفال من قبل المراكز الخاصة بهم

نقص في مراكز العلاج الليبية (عاصم أوتور زاليد/Getty)

طرابلس ـ العربي الجديد

لجأت السلطات الطبية الليبية إلى بناء مراكز لعلاج الأطفال المصابين بالتوحّد بعد تراكم الديون الخارجية، إذ كانت تعمد إلى إرسال الأطفال للعلاج في مصر والأردن بسبب النقص الكبير في المراكز داخلياً. والمراكز المتوفرة تقع في العاصمة طرابلس وفي سبها (جنوب غرب) وبنغازي (شرق). وقد أطلقت حكومة الوفاق الوطني السابقة، في سبتمبر/ أيلول الماضي، مشروعاً لبناء أكبر مركز للعلاج في الشمال الأفريقي، وذلك بعد إنفاقها ما يزيد عن 100 مليون يورو لعلاج الأطفال في الخارج. وقد أشارت وزارة الصحة حينها إلى بدء حصر الحالات في مختلف المدن الليبية، بهدف إصدار بطاقات لهم، على أن تستقبل الحالات المحصورة في المركز الجديد فور الانتهاء من تنفيذه. بحسب مدير إدارة الموارد البشرية في وزارة الصحة في حكومة الوفاق السابقة مختار الجديد، فإنّ المركز جاء لتعويض النقص الحاد في عدد المراكز في البلاد، بالإضافة إلى عدم تعرّض الأطفال إلى استغلال المراكز الخاصة المنتشرة في البلاد. ويذكر الجديد أنّه بالتزامن مع إنشاء مركز العلاج، فإنّ الوزارة كانت تعتزم تدريب 200 عامل صحي لتوزيعهم على المراكز في طرابلس وبنغازي وسبها، كذلك كانت تدرس إنشاء مراكز أخرى، لكنّ خطة مشروع المركز تنتظر موافقة السلطة الليبية الجديدة بعد توقّف كل الإجراءات المتعلقة بالتمويل.

جهد غير كاف

إبراهيم محمود أب لطفل مصاب بالتوحّد، يعبّر لـ«العربي الجديد» عن فرحته بإنشاء المركز، غير أنّه يراه «غير كاف على الرغم من تقديمه الخدمات الطبية غير المتوفرة في البلاد. فالأسر الفقيرة، خصوصاً في المناطق النائية، سوف تتكبد عناء السفر لمسافات طويلة حتى تتمكن من نقل الأطفال إلى المركز». يضيف محمود أنّه يقطن في منطقة محاذية لطرابلس ويمكنه الوصول إلى مركز تأجوراء التخصصي، ويسأل «لكن ماذا بخصوص باقي الأسر في المناطق البعيدة؟ هل سوف يبقى أطفالها محرومين من الدراسة في المراكز العامة؟»، مضيفاً «إمّا عليهم الرضوخ للتكاليف الباهظة في المصحّات الخاصة وإمّا إهمال أطفالهم بسبب العجز المالي». وبحسب آخر إحصاء تقديري لوزارة الصحة في حكومة الوفاق السابقة، سجّلت ليبيا 2383 حالة توحّد، موضحة أنّها أجرت كشوفاً لـ883 طفلاً، فيما سجّلت 1500 طفل عبر منظومتها التي أطلقتها لحصر حالات التوحّد لدى الأطفال في البلاد. تلك الأرقام تبقى تقديرية، لعدم تسجيل الأهل أطفالهم والاكتفاء بمتابعة حالاتهم في المصحات الخاصة.

مكمن المشكلة

وتعليقاً على إنشاء المركز، تقول المتخصصة في طب الأطفال وحالات التوحّد منية سليمان إنّها «خطوة جيدة، لكنّ تدريب الكوادر داخلياً غير مجد، بدليل فشل التجارب السابقة واضطرار السلطات إلى إرسال الأطفال إلى الخارج لتلقي العلاج». وتحدّد سليمان في حديثها لـ«العربي الجديد» مكمن المشكلة من وجهة نظرها وهو «عدم الوعي لدى الأطباء». لافتة إلى أن الحالات بمعظمها تكون بداية «في دائرة الاشتباه وذلك بالاعتماد على التشخيص الإكلينيكي بمفرده من دون استشارة أطباء آخرين». تضيف أنّ «دمج الطفل المشتبه في إصابته مع أطفال مصابين بالفعل يزيد من سوء حالته». وتشدد سليمان على ضرورة إنشاء مزيد من المراكز في كل المناطق الليبية، وتشرح أنّه «علاوة على تخفيف عبء التنقل والسفر على عائلات الأطفال المصابين بالتوحّد، فإنّ علاج الطفل في بيئته أمر أساسي، لا سيّما أنّه يتعلق بانتمائه في مجتمعه وبيئته».

بيئة العلاج

وعند سؤال سليمان عن عدم تجاوب ابن محمود مع العلاج على الرغم من المحاولات في الخارج، تجيب أنّ «أخطر مراحل العلاج هي فقدان المهارات الأساسية التي يتلقاها المصاب، اجتماعياً ولغوياً (وغير ذلك). فهو يتلقاها على يد طبيب من مجتمع آخر، وعند عودته إلى بلده سوف يجد أنماطاً اجتماعية أخرى ولغة (أو لهجة) أخرى، ما يزيد عزلته ويستوجب بدء علاج جديد». وفي حديث صحافي سابق، كانت سليمان قد رأت أنّ مشكلة الأطفال المصابين بالتوحّد، الذين أرسلوا إلى الأردن لتلقّي العلاج، بنيت في الأساس على عدم وعي لحقيقة طيف التوحّد، وعلى هذا الأساس كان إرسالهم إلى الخارج. كذلك دلّ ذلك على عدم معرفة الأسر حقيقة هذا الطيف. وأكدت بالتالي أنّ إرسال الأطفال إلى الخارج لتلقّي العلاج أمر «غير مجد أساساً، وإن توفّر الدعم المالي»، مضيفة أنّ الدليل هو الأطفال الذين عولجوا في الأردن وغيره من دون أن يُسجّلوا تحسّناً.

أكثر من 100 مليون يورو أنفقت لعلاج أطفال في الخارج

ثمّة ضرورة لإنشاء مزيد من المراكز في كل المناطق الليبية